

DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyadh University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. .... : الرقم : التاريخ : Date

٥٥٩١

١٤٢

٥٥٩١



0091

رسالة في الإحسان والمقتدي، تأليف الشيخ محمد بن أحمد  
ابن عبد الكريم - ١٢٩٢ هـ. بخط صاحبها عبد الرحمن بن  
عجانه، حيدر سنة ١٢٦٤ هـ.

17. xcr

٢٠٠

218

0091

نسخت جديده - فطها نسخت ماضي  
الذبحه

الصفحة ١٤٨:

١- العبارات، لفقه الإسلام وأصوله

ب. - والفا منخ

ج۔ تاریخ السنہ



٥٥٩١

هذه رسالة في الامامة والمقتدى  
 تخصها سيدي وشيخي الشيخ احمد  
 الترماني في الاذهار الشا  
 وفي الصاوي غفر الله  
 له ولمشائخه

٥٢

اصيب  
 ٤٤  
 م

منحة الرحمة على اضعاف العباد  
 الفقير محمد فلاح الهادي  
 لطف الله به  
 والمسائل  
 الى

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٥٩١ - ١٧٢٩  
 العناوين: حاله في الامام بالمقتدى  
 المؤلف: الترماني ١٤٠٦ هـ محمد عبد الكريم  
 تاريخ النسخ: ١٣٦٩ هـ  
 اسم الناشر: محمد عبد الكريم  
 عدد الاوراق: ١٨  
 ملاحظات: -



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين **أما بعد** فهذه رسالة جمعت فيها مواد  
الخطيب مسائل يعز نقلها ويضطر كل متعبد إلى معرفتها ودرستها  
على أبواب **الباب الأول** في بعض شروط الإمام والاعتقاد ما يتعلق  
بذلك ومنه خاتمة في شروط سنن الاعادة للصلاة وشروط اجزائها  
**الباب الثاني** فيما يتعلق بالمسبوق والموافق **الباب الثالث** في بيان  
صلاة الجنازة وما يتعلق بذلك **الباب الرابع** في بيان ما يتعلق  
ببواب صلاة الجمعة من حيث التعمد وغيره من الاعتقاد وعدمه  
ومن بيان مسألة الاعتقاد ومسئلة الاستحالة ومسئلة التخليق  
من الإمام لعذر ذلك مما ستره ان شاء الله تعالى وقصوى  
بذلك نفع نفسه بما ينفعني في آخرتي من العمل بما هو المعتمد عن  
أما من الشافعي رضي الله عنه لعدم رسوخ أمثال هذه المسائل  
بتمامها في كل وقت بذهني ونسان الله تعالى هداية لما يرضيه و  
حفظا عما نهى عنه ولا يرضيه **الباب الأول** في بعض شروط  
صحة الاقتداء قيل انما اثني عشر شرطا **الأول** ان لا يعلم بطلان صلاة  
من يريد الاقتداء به كخفي مس او لمس غير محرمه او لمس نحو  
ازديقه مع رطوبة من احواجا بنين او نحو ذلك **الثاني** ان  
تلتزم الإمام الاعادة والمؤموم ليس كذلك بان كان الإمام  
يصلى فاقد الظهورين او يتم لبرد او لفقد ماء في محل يغلب فيه  
وجوده او مع جبيرة في اعضاء التيمم او في غيرها وانخذه زيادة  
عما تستسك به من الصحيح او بقدره وكانت موضوعة على حث الى  
غير ذلك **الثالث** ان لا يقصد المؤموم على الإمام بصفة الذكورية  
ولو احتمل لا كخفي بانثي او بنثي اخر او ذكر بنثي **الرابع** ان  
لا يفضل بالقدرة فلا يصح اقتداء قارء بامى وسيتضح هذا ببعض

فروع

فروع مستحسنة ان شاء الله تعالى **الخامس** ان لا يكون الإمام مقتديا  
ولو احتمل لا كمن شك في كونه اماما او مؤموما **السادس** ان لا  
يسبق المؤموم الإمام او يتخلف عنه بركنين فعليين مع عدم  
العذر وبالكثير من ثلاثه اركان عذر كما سيتضح في باب المسبوق  
والموافق **السابع** نيت الايتام بالآلح طعين فلا يصح بلانية او  
مع عدم تعيين الإمام في هذا كاحدى هذين الامامين **الثامن**  
ان لا يتقدم على امامه في الموقف بل يتأخر عقبه عن عقب الإمام  
او يساويه **التاسع** ان توافق صلاته لصلاة امامه في الافعال  
الظاهرة فلا يصح اقتداء من يصلي الصبح بمصلي الكسوف بركوعين  
او بمصلي على جنازة **العاشر** ان لا يوافق امامه في سنن تفحش  
فيها المخالفة فعلا وتركها لا في بعض صور القنوت والتشهد الاول  
كما سيتضح لك في فروع هذا الباب من انه تلزمه الموافقة في سجود التلاوة  
فعلا وتركها لا في بعض صور القنوت والتشهد الاول الى ذلك **الحادي عشر**  
ان يتأخر جميع تحريم المؤموم عن جميع تحريم الإمام الا في صورة  
مالوا حرم باحرام امامه تكبيرا الإمام ثانيا سرا بحيث لو سمع المؤموم  
مؤموم في صفة الاقتداء بخفائه وعدم الامارة عليه وان بطلت صلاة  
الإمام بذلك حيث لو نوى الخروج منها قبل التكبير الثاني واما  
ان نوى الخروج فتصح ويحوز فضيلة الجماعة ان كان لعذر بان  
شك في تكبيرته الاولى فنوى الخروج من الصلاة ولو يعلم ان  
مؤموم بذلك فنوى من تشوش حاله لكثرة تلهو كما في امام نحو  
الجمعة **الثاني عشر** ان يجمع المؤمومين والإمام مكان واحد فتا  
تختلف شرطا من هذه الشرط بطلت الجماعة وكذا نفس صلاة  
المؤموم والإمام لا تبطل صلاته الا ان نوى الامامة يعني هذا الذي  
بطلت صلاته مع علمه ولا تبطل لان الامامة لا يجب التعرض  
لها لا اجمالا ولا تفصيلا فلا يصح الخطاء فيها بطل ان مقتضى به

فاته لا يصح



مع عدم اقتدائه بسبب بطلان صلاته وهذا حيث لو تكن الجماعة  
شرطا في صحة الصلاة والاكعادة وجمعة فيضطر الخطا لان الامام  
يجب التفرغ لها كما يضطر خطا المأموم مطلقا في تعيين الامام  
اذا لم يشر اليه واجتماع الامام المأموم مكان واحد اما في مسجد و  
المساجد المتلاصقة لمسجد واحد واما خارجه واما ادخله فيه  
والاخر خارجه فان كانا في مسجد واحد حقيقة او حكما كالمساجد المتلاصقة  
يشترط زيادة على الشروط السابقة لصحة الاقتداء عدم حائل يمنع  
مرور على العادة وان لم يمنع رؤية فيضطر الشباك وان لم يمنع الروية  
لمنع الضرر المعتاد واما مكان النزول فلا معمول عليه لانه مخالف  
للمعتاد في الاستطراق ويضطر زوال سدا لكونه ابتداء وكذا تسمير الباب  
اما في الدوام اي ثلث الصلاة فلا يضطر واما غلق الباب بمعنى رده  
وبمعنى قفله من غير تسمير فلا يضطر في الابتداء ولا في الدوام وان منع  
الرؤية لانه لا يمنع الوصول الى الامام ولو بوسيلة ازورار  
نقط في بحيث لا يصل الى الامام الا بتوجيه جنبه او ظهره للقبلة  
لعدم ضررها فيما اذا كان معا بمسجد واحد ولا تصح قدوة من  
بسطح المسجد بمن هو داخله اذا لم يكن له مرقى من المسجد اما  
اذا كان له مرقى فيه فتصح وان كان لا يمكنه التوصل الى الامام الا  
بازورار ونطاق بحيث يصير ظهره الى القبلة وكذا من صلى على  
المنارة الداخلة هي ودرجها في المسجد او من صلى في رقبته او بين  
فيه وكذلك الحال لو كان الامام فيما ذكر والمأموم في ارض  
المسجد من غير فرق وقد علمت ان المساجد المتلاصقة كمسجد  
واحد فيما مروا كانت كغير المتلاصقة في طلب التحية لكل اما  
غير المتلاصقة كالمفصلة بشايع او نهر سابق على وفق المسجد  
اذا الطاري فيه هو مسجدا ومنفصلة بغير ذلك فليست كمسجد  
واحد فيما ذكر بل من صلى في المسجد واما ما خارجه او بالعكس



في انه

في انه يشترط لصحة القدوة زيادة على اشتراط علم المأموم من  
بتفقد الامام الذي هو شرط في مطلق قدوة فكون شرطها بهذا  
ثلاثة عشر على ما ذكرهنا والافضلها شروط اخر تعلم من سابق  
الكلام ولا حقه بل بجموع الرسالة وعلمه بانتقالات الامام اما  
بمسا هودته للامام او بمن اقتدابه واما بخبر مبلغ فتى كان اخر  
بمسجد والاخر خارجه او في مسجد منفصلا عنه فيشترط  
زيادة على العلم المذكور وعلى اشتراط ان لا يكون الفاصل  
بين المسجدين او بين طرفي مسجد الامام والمأموم وموقف الاخر  
منهما زيادة على ثلاثمائة ذراع تقريبا وان لا يكون بين الامام  
والمأموم حائل يمنع رؤية كالباب المردود وبالأولى يضطر الخلق  
بقفل او تسمير ويشترط ايضا ان لا يكون حائل يمنع توصلا لما ذكر  
الى مكان الامام بدون استدبار القبلة فيضطر الحائل الذي  
لا يمكن معه الوصول الا باستدبار القبلة ولا يضطر كونه على اليمين  
او على اليسار وورد الباب هنا يمنع في الابتداء اما لو كان مفتوحا وقت  
الاحرام ثم دبر بعد ذلك قبل بغير كونه لا بفعل المأموم ولا امره  
فلا يضطر بخلاف الغلق اي القفل فانه يضطر بالاولى التسمير  
فانها يضطر ان ابتداء واما وزوال السلم والدرج كالغلق والتسمير  
لا كما ورد **الحاصل** ان الحائل المانع في غير المسجد ما يمنع مرورا  
وان لم يمنع قدوة او ما يمنع رؤية مرورا كالباب المردود  
او المغلق وان كان بين الامام والمأموم باب مفتوح يمكن  
الا ستطراق منه ولو يشاء هذا مأموم الامام او بعض السفرة  
منه فلا بد من وقوف واحد بجذائه اي مقابله يشاء هذا الامام  
او من معه بخلاف ما اذا كان عادلا عن محاذاته الى جهة الميمنة  
عنه او الميسرة فانه لا يصح الاقتداء للحائل والواقف بجذائه  
يقال رابطة لاهل الصف الذي عزمينه او يساره وكذا من خلفهم

وان لم يمنع  
صح



من الصفوق وهو كالامام بالنسبة اليهم فيشترط ان لا يتقدموا  
عليه في الموقف وان يتأخر جميع تحمده عن جميع تحمده وان يكون  
بحيث تصح امامته لهم وان لا يخالفوه في افعاله وان يخالفوا الامام  
حق لو كان بطي القرائة وتأخر بنحو ركعتين لعذر وجب التأخير  
بهما معه وان يعينوه لو تعذر وان لا يتفكروا من الربط به الى الربط باخر  
في اثناء صلاتهم واذا بطلت صلاة الربط تأبى الامام الاصل  
ان علموا بانفسهم ان لا يوجب عليهم نية المفارقة ولو صلوا الا  
في محل المسجد والما موم على سطح داره او بالعكس اشترط  
لصحة الاقتداء مكان وصول الما موم الى الامام على العادة  
اي بدون استدبار القبلة كما مر مع اشتراط مشاهدته له  
فلا تكفي المشاهدة بدون مكان التوصل وان كان كل من الامام  
والما موم خارج المسجد شرط لصحة الاقتداء ان لا تكون مسافة  
ما بينهما اكثر من ثلاثمائة ذراع تقريباً ثم انه ان كان احدهما  
او كلاهما في بناء شرط امكان وصول الما موم الى الامام بدون  
استدبار القبلة ودوية الما موم للامام او وقوف احد الخد  
المنفذ الموصول الى الامام بالشروط المتقدمة فيه تقريباً والله  
**فصل** مشتمل على فروع مهمة لها تعلق بالشروط المطارة منها  
انه اذا كان الامام يغفل بالتكبير مع القدرة عليه واتقيا به  
القادر الاتي به على وجهه فان دخل في الصلاة عالماً بان امامه  
يغل بالتكبير لم تنفقد صلاته وان لم يعلمه الا بعد الفراغ من  
الصلاة وجبت الاعادة وان علمه في الاثنان وجب الاستيناف  
ولا تنفع نية المفارقة واما اذا كان الالم يغفل بالتكبير مع العجز  
عن الصواب فلا يضر في صحة الاقتداء به واما الاخلال في التشهد  
فان دخل عالماً بذلك لم تنفقد صلاة الما موم فان لم يعلم الا  
بعد فراغ الصلاة وبعد سلامه الى الما موم فلا اعادة وان كان

قبل سلامه الى الما موم وسبح ذلك الما موم للسهر وسلم  
ولا اعادة ايضاً واذا علم الما موم حال الامام قبل فراغ الامام  
من ذلك التشهد انتظره الما موم لعله يعيده للصواب فان  
لم يعده سجد الما موم للسهر ايضاً وكذا حكم السلام ومنها ما لو  
بان امامه كافراً او امياً او مقتدياً او امرأة او غشي او مجنوناً او  
سكراناً او تاركاً للفاتحة في الجهرية او تاركاً لتكبيرة الاحرام او  
قادر على القيام او قادر على السترة او ساجداً على ما ينبغي بحره  
او ذائخاً لظاهرة وهي الحسية سواء كانت في محل ترد فيه  
او لا بخلاف النجاسة اباطنه فانها حكمية ايما كانت يحكم  
في هذه المسائل كلها بحكم واحد هو انه ان بان بعد تمام الصلاة  
عن الما موم وجبت الاعادة او في اثنايها وجب الاستيناف  
ولا تنفع فيه نية المفارقة وان دخل الما موم عالماً بالحال لم تنفقد  
صلاته ولا بد في ذلك من تصديق المخبر حتى يترتب عليه هذا  
الحكم وان لم يصدقه فلا يترتب عليه ذلك واما ان بان الامام  
ذا حوث ولو اكبر او تاركاً للنية او لفاتحة في السرية او لم يمه  
الاعادة او ذائخاً لظاهرة او بان امامه الخفي من اولس  
غير محرمه او ذائخاً لظاهرة لعله القاطرة ليغايها تقرب  
او يقال ان الخفية المتقدمة لم يعلم بها وهذه علمها لا يقتضيها  
نجاسة فان دخل الما موم عالماً بالحال لم تنفقد صلاته في هذه  
المسائل كلها وان بان له ذلك في الاثنان نفقت نية المفارقة  
او بعد الفراغ لم تجب الاعادة وكذا حكم من حث في غير الفاتحة  
لخنا يغير المعنى وكان امامه قادراً عاماً عالماً او في الفاتحة تعد  
ذلك او سبق اليه لسانه ولم يعد القدرة على الصواب كما في حوث  
وفي يجبر الى **الحاصل** ان الحث في القرائة من العامود العالم  
يأثر به مطلقاً وان لا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته



والقدوة به مطلقا واما ما يغير المعنى ففي غير الناحية لا يضر الا ان  
 كان عامدا عما قاما دراعلى الصواب وفي الناحية يضران قدر  
 ممكنه التعلم والافكا في تصحيح صلاته دون الاقتداء به الا لمثله  
 والمراد بالحن مطلقا تغيير الحركة كصنيعها الله وفتح دال نعيم  
 وكسر بايها وتونها وصنع صاد الصراط وهزمة اهدتا فان ذلك  
 كله لا يضر في الصحة لعدم تغييره المعنى لكن المقلد لذلك أثر  
 ويشغل الحن ايضا ابوال حرف باخر ونصب دال الحمد والمغير  
 للمعنى ما ينتقل الكلمة لمعنى اخر غير معناها كصنيع تاء انعت وكسرها  
 او جعلها بلا معنى اصلها الذين بالزاي وهذه المسئلة لا تخص القدوة  
 وان ذكرت فيها **فايده** متى كانت صلاة الامام قاسدة في اعتقاد  
 المأموم فلا يتحمل عن المأموم سهوا ولا فاقحة وان صحه صلات  
 المأموم خلفه **خاتمة** يسكن اعادة المكتوبة واشغلت الاولى  
 جماعة في مسجد وتعاد الجمعة بجمعة في نحو بلد اخر لا يظهر ولا يظهر  
 جماعة وانما تعاد المكتوبة بشرط الصحة منها الوقت ولو كره  
 والجماعة من اولها واخرها فينبغيها مع تكبيره الاحرام وجوبا  
 كما جمعة فلا يفرد بجزء منها ولا اخرها نحو تأخير سلامه عن سلام  
 امامه بطلت فالجماعة فيها كما قاله الدرر المنيرة الطهارة في الشريعة  
 فلو كان الامام هو المعيد فلا يدوم عدمه بطل المأموم في تكبيرة  
 الاحرام عن تكبيرة احرام الامام ليلا يفرد الامام في جز منه  
 المعادة فيكبر المأموم فور تكبيرة امامه ونية الفرضيه وان  
 تكن الاول صحيحة وان لم تكنه عن القضاء وان تكن مع من يرى جواز  
 الاعادة او نوبها فلو كان الامام شافعي او مالكي او  
 حنفي لم يصح لان المأموم يرى بطلان الاعادة وان تعاد مرة  
 وقال المذنب خمسة وعشرين وقال ابو الحسن البكري تعاد من  
 غير حصر ما لم يخرج الوقت وان تكن مكتوبة او نافلة تسن فيها

الجماعة

الجماعة ما عدا الفرد لا وتران في ليلة وان لا تكون في شدة الخوف  
 وحصول فضيلة الجماعة ولو عند التحريم فلو احرم المعيد وهو  
 منفرد عن الصلوة لم يصح صلاته بخلاف ما اذا احرم وهو في الصلوة  
 ثم انزل بفعله بل يبطلن صلاة من في بلصة او انما تطلب الاعادة  
 لمن الجماعة في حقه افضل كغيره فيضية حاضرة خلق حاضرة او نافلة  
 تسن فيها الجماعة كذلك لا حاضرة خلق حاضرة او مقضية خلق  
 مقضية موافقة له ما اسمى وعددا وان اختلف اليوم من كل بخلاف  
 حاضرة خلق مقضية او بالعكس فرضا او نفلا او مفروضة خلق  
 نافلة او بالعكس او نافلة لا تسن فيه الجماعة كوتر غير رمضان  
 كالصنعي واما التسايع وان لو تسن فيها الجماعة وكانت قسدا لانها  
 اذا فعلت ثانيا لا يقال لذلك اعادة لئلا تكسر بها لا بتقيد افراد  
 ومقضية خلق مواداة او بالعكس ومقضية خلق مقضية  
 تخالف فرضا ونفليه او عددا واسما كظهر خلق عصر مقضيتين  
 بخلاف نحو العادة في ما اذا التزوا به الجماعة بان لم يكن في مكان  
 ظلمة فانها لا تنفقد صلاة هؤلاء كلهم معادة لعدم نوب الجماعة  
 ظهور وان صحه جماعة الجميع في غير المعادة وفاديتها تحمل الامام  
 عن المأموم سهوا وفاقحة فينبغيها والمراد بالمكتوبة احوط  
 صلاة الختس في حجة المنذورة جماعة التي لا تسن الجماعة  
 فيها بل لا تنفقد اذا اعيدت بخلاف صلاة العيد مثلا فحقا والجمعة  
 فيها قبل المنذورة ونجحت صلات الجماعة فلا تسن اعادتها  
 فان اعيدت نفلا وتوطأ الجماعة لا تنفقد بها معناه ان كل من  
 لم يصل على الجماعة اذا صلى عليها لا تقع الا فرضا وان وقع قبل  
 صلاته صلات على الجماعة التي صلى هو عليها وحيث اعاد صلاته  
 على الجماعة بعد ما كانت صلى عليها او لا فرضا وكانت معادته نفلا  
 لا فرضا فلا يشترط جماعة في يجب مع ذلك في معادته نية الفرضية

فانما يصح

افضل

ليس

ونعت

فلا قدوة



ولو اعادها مرة كثيرة كما في تحجير محرم **واعلم** ان كل ما تقدم  
 في شروط الاعادة اذ لم يكن اعادتها لخروج من الخلق فلو  
 انشأ في بعض راسه او صلى في الحرام او بعد سيلان الدم من بدنه  
 فصلاته **ثلاثة** ما كان في الاول واحد في الثانية والخمسة في الثالثة  
 فتسبب الاعادة في هذه الاحوال بطهارة على من ذهب المخالف ولو  
 منفردا وهكذا كل ما وقع فيه خلاف قوي حتى ان من ذلك ما لو  
 قلد مذهب الغير بضرورة او غيرها ثم رجع لمذهبه ليس له ان  
 يعيد ما فعله على مذهبه ولو منفردا والله اعلم **الباب الثاني** في بيان  
 ما يتعلق بالمسبوق والموافق **اعلم** ان المسبوق من لم يدرك مع  
 الامام بعد تمام تكبيرة الاحرام وقبل ابتداء ركوع الامام لما  
 يسع الفاتحة من الوسط المقتول من الركعة الاولى للمأموم او من  
 غيرها **واعلم** مسئلته ان المسبوق ان لم يكن اشتغل بعد تكبيرة  
 احرامه في الاول وبعد تمام تلووته في غيرها بسنة كتموز او دعا  
 افتح او يسبحون لغير عذر نحو عي او منع التنفس بل شرع في الفاتحة  
 فودعه من تكبيرة احرام او فور ابتداء انصابه فيجب عليه  
 ان يركع مع امامه ولو قبل اكماله فاتحة نفسه فلا يتخلف عنه وجوبا  
 لا كما لها فان ركع معه واظمئن قبل رفع الامام راسه عن اقل الركوع  
 ادرك الركعة وان سبقه بالركوع بان لم يركع حتى رفع الامام راسه  
 عن اقل الركوع او لم يظمئن قبل رفع الامام راسه عن اقل الركوع  
 فاتت المسبوق الركعة فيها فلو ركع في الاول واستقر راسه في الثانية  
 الحان اظمئن فيما اذ لم يشرع في الركوع حتى رفع الامام راسه عنه اقل  
 الركوع او كل ركوعه بعد ان احس برفع الامام عن اقل الركوع بطلت  
 صلاته حيث كان عالما عامدا والاعذار فلا تبطل صلاته لاكن لا يجزى  
 له ركوعه ولا ركعته فيتدارك ركعة بعد سلام امامه كمن لم يركع او  
 لم يكمل الركوع او رجع من غير اظمئن فان تدارك بعد سلام امامه

ركوع

ركعة ولا تبطل صلاته بتخلفه عن الامام بالركوع لانه يتخلف بركن واحد  
 والمبطل انما هو المتخلف بركنين عامدا عالما بان يستمر في  
 القراءة الى ان يلهوى الامام للسهو ويصل الى محل لا يجزى فيه  
 القراءة بان يكون الى الركوع اقرب منه الى القيام لا انه يصير  
 عليه ح انه سبق بركنين احدهما الركوع والاخر الاعتدال فيجب  
<sup>المؤخر</sup> على المسبوق نيت المفارقة وقطع القراءة ومتابعة الامام في احد  
 الامرين المذكورين واما ما دام الامام لم ينفصل عن الاعتدال بان  
 لم يكون الى الركوع اقرب منه الى القيام لم يسبق المأموم الا بركن  
 وهو الركوع وبعض الاخر وهو بعض الاعتدال اذ لا يصح عليه  
 انه كل الاعتدال الا بعد تمام الانفصال عنه لا قبل ذلك وان وجد  
 تمام الاظمئن قال ع ش ومن المسبوق ما يقع لكثير من الائمة انه لو  
 يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه السجود قراءة الفاتحة  
 بتمامها قبل ركوع الامام في يركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع  
 ذلك في جميع الصلاة فلو تخلف لا تمام الفاتحة ياتي فيه ما مقررنا  
 في المتخلفات ويمكن فرض كلام ع ش في ما اذا تخلف المأموم لا تمام  
 الركعة الاولى بسبب سرعة الامام في الاول فلو فرغ المأموم من  
 الاولى وبعد الامام في نصف الفاتحة فيكون مسبوقا كما ان اقتد  
 بالامام في نصف الفاتحة او يفرض في سرعة قرائته الامام مع عدم  
 بطيء المأموم وانما كان تخلفه لسوسة ظاهرة ولا فقد عوده من  
 الاعتذار المجوزة للتخلف بثلاثة اركان طويلة قبل الوصول للرباع  
 بسرعة قذاة مع بطيء المأموم قذاة لعجز فلق لا لسوسة ظاهرة فيقال  
 وفي ذهني ان بعضهم قال المراد بالسرعة في صورة عذر التخلف الاعتدال  
 في فعل الاشكال بحمل السرعة على الجملة المتألفه للعادة في كلام ع ش  
 السابق وهذا وجه عن ولور كع الامام قبل شوع المسبوق في الفا  
 تحة حرم عليه الشروع فيها وان علم انه بق الفاتحة ويدرك الامام

فهو يدرك راسه في الفاتحة  
 بتمامها قبل ركوع الامام



في ركوعه ويظهر معه قبل دفعه عن اقل الركوع لان متابعه الاما  
واجبة والفتحة في هذه الحالة غير واجبة بل ولا مستحبة ومن  
توجبهم بعضهم بطلان صلاة من شرع فيها كمن الذي نص عليه  
الشرقاوي والبيهقي ومروم عدم البطلان اذا لم يحصل تخلف بركنين  
كاملين كما مر في لا يلزم من الحرمة البطلان كما توهمه بعضهم وسئل  
في باب صلاة الجنائز والجمعة ما يعلق بهما وهذا كله حيث لا  
يشغل سنة كتمود وعاء افتتاح فيجب عليه ان اذا ركع امامه ان  
يتخلف عنه ويقدم الفاتحة بعد ركوع امامه زيادة على ما قرأه  
اعني سنة منها قبل ركوعه بقدر ما اتى به من السنة فان خالف وركع معه  
عاما بطلت صلاته ويأتي بعد سلام امامه بركعة ولا يعود الى القراءة  
عند التذكر والعلم بعد التلبس بالركوع كمن نسي الفاتحة وتذكرها  
بعد التلبس بالركوع فانه لا يعود اليها بل يوافق للامام ويأتي بركعة  
بعد سلام امامه واذا لم يركع مع امامه بل تخلف ليقراء الفاتحة  
بقدر ما اتى به من السنة فان اتى بذلك القدر ركع بعونه تمامه وان لم يركع  
بل يركع عليه حتما حيث تحقق ان ما اتى به من القراءة بقدر  
ما اتى به من السنة فان ركع واظهر في ركوعه بان يرفع يده ركة  
عن اقل الركوع قبل طائفة المأموم المسبوق المذكور او قبل كمال  
ركوعه او قبل ابتداءه بالركوع فاتت الركعة وحج ان اظهر المسبوق  
او كمال ركوعه او شرع في الركوع عامدا لما بطلت صلاته والا فلا  
تبطل لكنه يتدارك بعد سلام امامه ركعة وان لم يأت بذلك القول  
حتى شرع الامام في الرفع عن الركوع والحال ان المسبوق باق عليه  
شي من ذلك القدر فاتت المسبوق الركعة ومع ذلك يجب عليه اكمال  
ذلك القدر حال اعتدال الامام قبل هويته للسجود عن محل لا تجزى فيه  
القراءة فلو هوى معه للسجود قبل اكماله بطلت صلاته ولو لم يفرغ  
المسبوق من ذلك القدر حتى هوى الامام للسجود ووصل الى محل

والا فلا تبطل صلاته

ادرك المسبوق الركعة  
واما ان رفع الامام رأسه  
عن اقل الركوع قبل  
طائفة المأموم

لا تجزى

لا تجزى فيه القراءة بطلت صلاته ايضا لسبقه بركنين الركوع  
والاعتدال في المسبوق حيث لم يكمل ما وجب عليه من القراءة  
حتى احسن بركوع الامام يجب عليه نية المفارقة لئلا تبطل صلاته  
ذلك المسبوق بالتخلف او بالمتابعة وكل ما ذكر حيث ظن المسبوق  
ادراك الامام في الركوع والاطمينان معه قبل دفعه عن اقله بعد اتيان  
ذلك المسبوق بما يجب عليه من الفاتحة واما ان لم يركع او ركه  
في الركوع كما ذكر وجبت عليه نية المفارقة قبل دفع امامه عن اقل  
الركوع او ترك الاشتغال بالسنة من اول الامر فان اتى بالسنة  
ولم يشو المفارقة بطلت صلاته عند سبع وقارم ولا تبطل الا اذا تخلف  
بركنين بلا نية مفارقة واما ثمة فمحل وفاق منهما ومما يناسب  
ذكره هنا **فصل** منها ان محل تحمل الامام عن المسبوق الفاتحة  
او بعضها في بعض الصور المارة اذا كانت صلاته صحيحة في  
اعتقاد المأموم والا فلا يتحمل شيئا كما مر ومنها اذا قام الخاصة  
مثلا غاطا ان علم به المسبوق او غيره ووافقه بطلت صلاته  
لان الواجب عليه ح سوا كان مسبقا او موافقا نية المفارقة  
او انتظاره لعله يتذكر وان لم يعلم حاله لا تكون موافقه مبطله  
وفي بغيره مع علمه بالزيادة لا يجوز له متابعتها سلكا على انه ترك  
دخا وقام لتداركه ما لم يتيقن ذلك بخبر غيره او خبر معصوم و  
منها لو رفع المأموم رأسه من السجدة الاولى ظانا ان الامام رافع  
واقي بالثانية ظانا ان الامام فيها ورفع رأسه منها ايضا ثانيا ان  
الامام كان باقيا في السجدة الاولى لم يحسب للمأموم جلوسه بين  
السجدين ولا سجدة الثانية فلا بد من اعادة ثلثها والابطلت صلاته  
مع العلم والهدوم مع الجهل والفسيان لا تبطل لكنه يتوارك ركعة بعد  
سلام امامه وكذلك لا يحسب للمأموم المسبوق بركعة مثلا  
ما فعله بعد قيامه لتكميله صلاة نفسه على ظن ان الامام سلم

مسكوف على نية المفارقة

الامام



ويلزمه العود وان استمر نسياناً نه حتى سلوا الامام يجلس جلسة  
لطيفة ثم يرجع لقيامه لتكميل صلاته فان لم يعد بعد علمه بطلت  
صلاته في العودتين كما تبطل بحج القيام مع العود والهد والاداء  
فلا تبطل لكن لا يحسب له ما فعله كما مر وكذا يلزمه ولا يحسب له  
ما فعله من القراءة لو قام عن التشهد الاول ناسياً او جاهلاً  
مع كون الامام فيه وقس على ذلك كل ما فعل مع سبق نسيانه او  
جهلانه الزامه بالعود وعدم الاعتداد بذلك ومنها ما نقله الامام  
عن من صور تحل الامام عن المأموم بقوله **تحل الامام عن**  
**المأموم في تسعة تأتيل في المنظوم** قيام فاتحة مع جهل كذا  
سورة **اذا سهى المأموم حال الاقتداء** او كان في ثانية قد اقتدا  
تحل الامام عنه **اولا تشهد كذا قنوت سجدة والله اما** الموافق وهو  
من ادرك مع الامام زمناً يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل  
لا بالنسبة لقراءة نفسه ومثله من شك هل ادرك زمناً يسع  
الفاتحة او لا على المعتمد **عند رقيفتقر** يختلف عن امامه  
بثلاثة اركان طوان خلا فالحج والمواضع الذي يفتقر فيها ثلاث اركان  
طويلة عشرة على ما قاله بعضهم **اولها ان يكون المأموم بطي القراءة**  
**لحين خلق لا لسورة ظاهرة والامام معتد لها وبالأولى ما اذا كان**  
**مريماً قال** الافتقار ومن هذا القبيل ما اذا سارع الامام ورثل  
المأموم لا ليجزى بل لوارد المأموم ان يسرع ويذكر الامام لا يمكن ذلك  
لكنه مخالف لما في هذا الاكل من الترتيل في يفتقر له ايضا ثلاثة  
اركان طويلة ليس منها الاعتدال ولا الجلووس بين السجدين  
لقصرهما **ا** بالمعنى وهذا هو الذي كنت اعتقده وان كنت الان  
لما نظرت به بالنسب عليه فغيره تأنيها اذا علم او شك قبل ركوعه  
وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة سهواً فانه يتخلف عن امامه  
وجوب الايتان بها ويفتقر له ثلاثة اركان طويلة اما لو حصل له

أي السور

لثلاثة اركان

خلد

ذلك العلم والشك بعد ان هوى الى ركوعه ووصل الى محل  
لا يخفى فيه القراءة فيجب عليه ح متابعة امامه والايتان بركة  
بعد سلام امامه ولا يجوز له الرجوع للايتان بهما قلام ر  
ويأتي ذلك في كل ركن علماً بما موم تركه او شك فيه بعد تلبسه  
بركن بعده يقينا فيوافق امامه ويأتي بركته بعد سلام  
امامه اما لو شك في جلوسه للاستراحة او في نهوضه للقيام فانه  
سجد عادله وان كان قائماً لعدم تلبسه بركن لكن قيد بخ  
وجوب عدم العود كما نقله عنه **ح ش** بما تفحش فيه المخالفة  
فلو شك في السجدة الثانية او في طمأنتهما وقد جلس مع الامام  
في التشهد الاخير او شك في طمأنتة السجدة الاولى بعد جلوسه  
معه بين السجدين له بل عليه العود لما شك فيه لعدم تفحش  
المخالفة **ا** قال الافتقار ودخل في هذا القسم ما لو شك في  
عرق من عروق الفاتحة فان كان من الكلمة الاخيرة اى  
دها فقط وان كان مما قبلها وجب إعادة الفاتحة كلها  
لان تخلل الذكر يقطع المولات هي حيث كان الشك بعد الفراغ  
من قرائتها لم يؤثر والشك في الايتان بكلمة منها يؤثر  
ولو بعد اتمامه قرائة الفاتحة كما قاله غيره فيستينان ان  
كانت غير الكلمة الاخيرة والايتان بها فقط حيث لم يتخلل يكون  
طويل او قصير قصده قطع القراءة او ذكر ان لا يستينان ايها  
لوجوب المولات في القراءة والتخلف للقراءة في جميع هذه الصور  
يعذر ولو تعد ترك قرائة الفاتحة الى ان ركع الامام فهو غير  
معذور ما لم يكن ذلك لاستماعه قرائة امامه للفاتحة المطلق  
الجهل بها والا فهو معذور كما سياتي ولو حصل العلم والشك  
لترك شيء من الاركان منفرد او امام يجيب عليه العود للايتان  
بذلك في أي مكان كان فيعود للقراءة ولو في سجدة او جلوس تشهد

في الحرف



او بين سجدين ويترك ما هو فيه وجوبا والمأموم يفارق  
 امامه ج بالنية او يتنظر في السجود ولا يصح تقدمه على  
 امامه بركنين لاجل العذر كما نقل عن علي بن رثاها اذا استمع  
 لقراءة امامه الفاتحة المطلوب الجهر بها وان قرأه نفسه  
 للفاتحة ليسكت الامام بعدها او يقرأ السورة بعدها شكلا  
 فركع الامام عقب فاتحته او قبل اكمال المأموم فاتحته فيجوز  
 على المأموم ج التخلف لاكمال الفاتحة ويفتقر له ثلاثة اركان  
 طريقة رابعها اذا كان اشقل بسنة كنعوذ ودعاء افتتاح  
 والله اكبر تكبير الخ فركع الامام قبل فاتحة المأموم او قبل  
 اكمالها فانها ج معذورة فيفتقر له التخلف بثلاثة اركان  
 طريقة خامسها تطويل المأموم السجدة الاخيرة عمدا  
 او سهوا فاذا قام من سجوده فركع الامام قبل تكميله الفاتحة  
 او قبل ابتدائه بها يقرأ الفاتحة او يكملها ويفتقر له ثلاثة اركان  
 طريقة حيث كان ذلك لامن اجل سرعة الامام في فاتحته على ما مر  
 عن ج ش سادسها اذا نام في التشهد الاول متمكنا فاذا استيقظ ينفض  
 ويقرأ الفاتحة ولا يصح بثلاثة اركان طريقة سابعها اذا  
 شك هل هو مسبق او موافق على غمزة او ر سابعها ثامنها  
 اذا نسوانه في الصلاة ثم تذكر بعد ركوع الامام مثلا فانه ج  
 يتخلف لقراءة الفاتحة ويفتقر له ثلاثة اركان طريقة ثاسعها  
 اذا سمع تكبيرة الامام للقيام بعد الركعة الثانية مثلا فظن انها  
 تكبيرة التشهد فاذا تكبيرة قيام فجلس وتشهد ثم قام فركع  
 الامام ركعا مثلا فيقرأ ويفتقر له ما ذكر عاشرها تكميل التشهد  
 الاول بعد ان شرع فيه والامام جالس فانه اذا اكمله وقام لقراءة  
 الفاتحة يكملها ويغذو في تخلفه لتكميلها بثلاثة اركان طريقة  
 اما اذا لم يشرع فيه بان رفع راسه من السجدة الثاني مثلا وقبل

تكملة

الشرع

الشروع فيه قام امامه عنه فلا يشرع فيه وقد نظم الشيخ العريزي بقوله  
 ان در من ضبط الذي شرعا عذر حتى له ثلاث اركان غفر  
 من في قراءة لعجزه بطي او شك ان قرا ومن لها شئ  
 وحقق موافقا لسنة عدل ومن لسكت انتظاره حصل  
 من نام في تشهد او اختلط عليه تكبير الامام ما انضبط  
 كذا الذي يكمل التشهدا بعد امام قام منه قاصدا  
 والخلف في او اخر المسائل محقق فلا تكن بقا فل  
 وان سهر في سجدة عن اقتدا فباته الى الركوع فاهتدوا  
 ومن يشك في الزمان اهل سمع ام الكتاب قد قرا ولا ركع  
 ومن يرى تكبيرة الا لقيام عن سجدة من ركعة الامام  
 مضافة لجلسة التشهدى ولم يصب حين الجلوس يتدبر  
 فزانه الاعذار في التخلف لام قران بها شيئا بنى  
 قوله وان سهر الخ من جملة الداء الثانية اذا لفرق بين كون السهر  
 في السجود او في غيره كمن في من رخصه يسهر السجود بها اذا  
 علم انه في الصلاة لكنه سهر عن كونه مقتديا بغيره في سجدة  
 الاولى امام ركع فامتدانه يتخلف ج للقرآن ويفتقر له ثلاثة  
 اركان طريقة قال ج والفرق بين من نام في التشهد الاول  
 حيث لم يركع الامام عنه الفاتحة وبين المرحوم حيث تخلف عنه  
 ان المرحوم معذورة فلو لم يركع الفاتحة والثاني مقصود الزمها  
 واما قول النكح او اختلط الخ فيمكن اوجاعه للتا سق في الحكم  
 من حيث اشتباه التكبير عليه في كل وان كان التصديق مختلفا  
 ولذلك الاختلاف نص على التا سعة في بيت على حديثه حيث قال  
 ومن يركب تكبيرة القيام الخ فتأمل في كل عذر من هذه الاعذار  
 يفتقر للمأموم ثلاثة اركان طريقة لتكميل فاتحته فان ركع قبل  
 اكمالها بطلت صلاته وان يكملها وركع ولربعد ان يرفع الامام راسه

اعذر الخلف بقوله



من السجدة الثانية وقبل ان يصل الى محل تجزى فيه القراءة  
ادرك الركوع وان لم يركع ويظن قبل ذلك بان وصل الإمام  
الى محل تجزى فيه القراءة قبل ذلك فانتبه الركعة وبهذا تعلم انه  
لا يصح سبقه بثلاثة اركان طويلة حتى يشرع الإمام في الرابع كالتقيا  
كما علمت كذا قيل لكن فيه ان الاركان الثلاثة تتم برفعه من السجدة  
الثانية ولو لم يتلبس بالاربع بدليل ما قالوه من ان الاركان الثلاثة  
مفتقرة ومعلوم ان المفتقرة ما دام لم يتلبس بالاربع لم تتحقق  
الثلاث قبل التلبس بالاربع فلو سبقه الإمام بأربعة اركان بان شرع  
الإمام في الخامس كان ركع ركوع الركعة الثانية وأما موم في قراءة الأولى  
بطلت صلاة المأموم ان كان عامدا عاما ولا يبطل لكن فائته  
الركعة الثانية كالاول واعلم انه في صورة فراغه من الفاتحة وقبل  
صول الإمام لمحل تجزى فيه القراءة حيث ركع المأموم وبصر على نظره  
صلاته ثم قام فان وجد الإمام قايما قرا معه ما تيسر من الفاتحة فاذا  
ركع الإمام يركع معه المأموم ويحمل الإمام عنه بقية الفاتحة  
وان وجد ركعا اوهاويا الما بركوع ركع معه ونقطة عنه  
الفاتحة فلو تخلف للقراءة عامدا فقد نقل عن الاجهوزي بطلان  
صلاته قالوا ولا يتوقف البطلان على التخلف بركنين كما نقل عن  
وقد ذكرنا وجهها سابقا وهو ان التخلف من المسبوق حرمان فتعذر  
مبطله على من قال بالبطلان هنا لم يقل بالبطلان فيما سبق قال  
والفرق بين هذه وبين من ادرك امامه في القراءة كانتى تقدمت  
في مسابيل المسبوق حيث قالوا فيها بحرمته التخلف ومع ذلك لا يبطل  
صلاته الا بتخلفه بركنين ولا يلزم من ارتكاب المحرم عدم البطلان خلافا  
لمن قال باللزوم انه يتخلف هنا احث قيا ما وقراءة لركنين الإمام  
فعلها معه بل انقص فعل الإمام لهما قبل انتصاب المأموم  
امامه ادرك من ذكر لم يحدث شيئا وانما طول ما كان فعله مع الاما

فلا بطلان الا اذا تخلف بركنين اه بالمعنى وهذا يشكك على ما مر  
عنه من حيث اقتضى كلامه عدم بطلان صلاة من تخلف للقراءة  
فيما اذا احرم والامام راكع او ركع امامه عقب احله فورا الا  
ان تخلف بركنين فان البطلان فيما قاله من راول فيما وجه به كلام  
الاجهوزي لو سلم فليسا مل هذا والمنقول صريحا عن الشراقي  
على التحير وعن من روى شرح المنهاج وهو لم يعمل عليه عندنا  
كلاميه انه لا بطلان في جميع الصور بدون التخلف بركنين بل  
تفوت الركعة فقط حيث لم يركع ويظن مع الإمام فليوافق في  
السجود ويأتي بعد سلام امامه بركعة وان بصر على نظره صلاة  
نفسه بطلت صلاته قول واحد على ما مر موضحا في المسبوق من  
بحرف وان حمل المأموم الفاتحة وبصر على نظره صلاة نفسه  
في الركعة الاولى مثلا فلما قام لمحل القراءة وجد الإمام كل ركعة  
وتوا عتدل في الركعة التي بعدها في يوافق امامه في الاعتدال  
وما بعده ويجزى على نظره صلاة الإمام ويأتي بعد سلامه بركعة  
لان الركعة فائته بجرم الاعتدال وهذا كله حيث كان المأموم  
المعزورا تدفأ تحته قبل وصول امامه في الركعة الاخرى لمحل تجزى فيه  
القراءة واما اذا لم يتقيا الا بعد اوصول الإمام لمحل تجزى فيه القراءة  
وقف المأموم معه وجوبا وفائته الركعة الاولى واجزائه قراءة  
الفاتحة وصلاة ركعته ملققة من قيام الاولى وركوع الثانية  
وسجودتيها وان لم يتمها حتى تلبس الإمام بركوع الركعة الثانية  
بطلت صلاته ان كان عامدا عاما ولا يبطل لكن فائته الركعة  
الثانية كما لاولى وبطلان صلاته مع العلم والعهد بتخلفه عن امامه  
بأربعة اركان طويلة عند شروع الإمام في الخامس وهو الركوع  
فتحصل ان المتخلف لغير عذر لا يبطل صلاته الا بتخلفه عن امامه  
بركنين ايا كانا بان يفصل الإمام عنهما بالمرة والتقدم على الاما



كما تخلف في انه لا بطلان الا بتقدمه بركنين وان اختلف لعذر لا تبطل  
 صلاته لا بتخلفه بأربعة اركان طويلة ليس منها القرائة ولا الاعتدال  
 ولا الجلوس بين السجودتين لقصرهما بان يفصل عن الركعة اركان  
 بالطرة وان الاول قفوت الركعة بسبقه بركن والثاني بالكثرة من ثلاثة  
 بان يشرح الامام في الرابع لا بثلاث بدون الشرح في الرابع كما مر  
 موضعها وان المذموم ومثله من تخلف لنسيان على الاصح كما في  
 الا فقهسي ان تمكن قبل ان يركع امامه في الركعة الثانية جري على نظر  
 صلاته وكل ركعة فان وجد الامام قايما وقف معه وقرا ما يمكنه  
 وان وجد ركعا ركع معه وتكمل عنه الفاتحة وان وجد اعتدل  
 تبعه وفاتته الركعة الثانية واما ان تمكن منه في ركوع الامام  
 الركعة الثانية ركع مع الامام ولا يجزى على نظر صلاة نفسه وفاتته  
 الركعة الاولى وتحسب له ركعة ملفقة من الركوع الاول وسجود الثانية  
 واما الركوع والاعتدال الذي تتبع الامام فيهما فلمتابعة وان لم  
 يتمكن من السجود والاعتدال بطلت صلاة المذموم  
 ولا تنفعه حنية المفارقة لانه قد سبق بأربعة اركان طويلة وقد  
 شرع في الخامسة فقد علمت ان المفتقد للمعذور في تخلفه وجريه على  
 نظر صلاة نفسه ثلاثة اركان طويلة اهلا اربعة فقول الخطيب  
 اربعة غير ظاهر وصوابه ثلاثة وقد علمت ايضا ان الركن لا يقال  
 سبق به بسجود التلبس به وان وجوت الطائفة فاكثريه بل  
 لا بد في السبق من الانفصال عنه والتلبس بما بعده فادام فيه  
 ولو طالت المدة لا يعد مسبوقا به قبل الانفصال عنه والله اعلم بالصواب  
 فروع مهممة كالتمه لهذا الباب لكون لهما مناسبة له فنذكر جملة  
 منها فنقول الموافق اذا سجد امامه للسهو قيل فراغه هو من الزا  
 من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يجب عليه المتابعة  
 للامام فيه ثم يكمل التشهد بعد السجود بنا وعلى ما فعله منه قبل

شروع



سجود

حتى سبق بالسجدة الاولى  
 والجلوس بين السجودتين

بطلت

سجود المتابعة عنوانين جري فان تخلف عامدا عما لما بطلت صلاته  
 وان كان ناسيا او جاهلا فلا تبطل لكنه يأتي به قبل سلامه وجوبا  
 فان سلم عامدا عما لما بطلت صلاته وان كان جاهلا او ناسيا يأتي  
 به بعد سلامه او قصر الفصل وان طال صلاته فيستيناؤها  
 والوفى اعتمده به رانه يكل التشهد ثم يسجد للسهو وسبق الامام  
 له بركنين غير ضارح لعذره فاذا اكمله وجب ان يسجد قبل السلام  
 فان سلم عامدا عما لما بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا فلا  
 تبطل ولكنه يأتي به بعد سلامه ان قصر الفصل بان يذخل نفسه  
 فيها ثديا في به ثم يسلم وان طال بطلت صلاته فيستألفها والمسبق  
 وقبله من كل الواجب من التشهد والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم واشتغل بسنة كالصلاة الابراهيمية يسجد  
 مع سجود الامام فان تخلف بركنين عامدا عما لما بطلت صلاته  
 او ناسيا او جاهلا فلا تبطل ولكن الموافق لا بد له من الايمان به  
 كما مر عن جرحه واما المسبوق فان تذكر او علم وقيل بسجدة  
 وافقه فيها وسقطت عنه الثانية فلا يأتي بها وان تذكر او علم  
 الحكم بعد فراغ الامام من السجودتين فلا يأتي به لأن اتيانه للمتابعة  
 وقد فاتت فلوناد اخر في الاول واتي به في الثانية بطلت صلاته  
 لزيادته ركنها ليس مطلوبا منه ولو اقتصر الامام على سجدة فان  
 كان المأموم موافقا سجد اخرى ان شأنا ذيا وان كان مسبوقا وجب  
 عليه ان لا يزيد اخرى كما في الجعيري وعوض قال وسجود السلاوة  
 اذا تخلف المأموم عنه عما بطلت صلاته او سهوا لا تبطل ولا  
 يستقر عليه فعله بل فعله ح مبطلا لفحش المخالفة ومنه الفروع  
 ما هو مشهور من ان محل كون المأموم لا تبطل صلاته لا بتخلفه  
 بركنين كالسجدة الاولى والجلوس بين السجودتين ما لو ينو  
 التخلف ويعزم على تركه السجودتين ولا بطلت صلاته بسجدة هوى

كان



الامام لانه نوى المبتطل وشرح فيه كما في محلي وجوب سجود  
 السهو على المأموم بفعل الامام له ما لم ينو المفارقة قبل شروع  
 الامام فيه والا فلا تبطل وحديث فعله الامام لا تنفع فيه نية المفارقة  
 فان نوى المفارقة في ثباته سقط عنه باقية سجود ومنها اذا ترك المأموم  
 بعضا من الاعمال سهوا وقد فعله امامه يجب عليه الرجوع الى موا  
 فقته والقنوت والتشهد الاول والابطلت صلاته ولا تنفعه فيه المفارقة  
 وقه هذا حيث تذكر الحال قبل فراغ الامام منه فان لم يذكره حتى  
 فرغ منه الامام سقط عنه لانه للمتابعة وقد فاتت لكن يجب عليه  
 ان يعيد ما قرأه من الفاتحة كما مر وعلى قياسه يعيد السجود وان كان  
 رفع منه ويعيد الطلأينة ان لم يكن رفع منه وما اذا ترك بعضا  
 سجدا فليس تركه مبطلا وان فعله الامام حيث لم ينو سبقه بركنين  
 بان قصد انتظاره في السجود بالنسبة للقنوت وفي القيام  
 بالنسبة للتشهد الاول فينتظره فيها ولكنه في صورة تركه سجدا  
 يخبر بين العود للامام وبين انتظاره فيما وصل اليه من سجود و  
 قيام وما فعل المأموم لبعض مع ترك الامام له فان كان تشهدا  
 اولاه فله مبطل مع العود والهد وان كان قنوتا فينبى له فعله ان  
 علم او ظن ادراك الامام في السجدة الاولى ويجوز التخلف بلا ندب له  
 ان علم او ظن ادراك الامام في الجلوس بينهما قبل الهوى عنها الثانية  
 ولا فيجب عليه تركه او نية المفارقة كما في عومن ويجوز في الله  
 تعالي اعلم الباب الثاني في صلاة الجنازة وما يتعلق بذلك اعلم ان  
 السقط ان كان نزل بعد ستة اشهر من ابتداء حمله في كبره كالكبير  
 وان لم تدب فيه الروح او لم يخلق وان كان سقطه قبل ستة اشهر  
 من حمله فان كان فيه حياة بعد انفصاله فكما بكبير ايضا وان لم تدب  
 فيه الروح فحياة بعد انفصاله وقد وجد فيه التخلق كوجه ويد  
 الخ فيجب غسله وتكفينه ودفنه فقط وان لم يخلق لا يجب فيه

الثالث  
 ٩٥

شى

شى اصلا والمنفصل من شى كظفر وشعر وقطعة لحم سن مواراته  
 ومن ميت يجب الابعدة السابقة الخ ما في كتب الفقه المدونة لذلك  
 وادكان الصلاة على الميت إحدى عشر ركعا الاول القيام والثاني  
 الميتة مع تكبيرة الاحرام والثالث والرابع والخامس والسادس اربع  
 تكبيرات والسابع قراءة الفاتحة بعد تكبيرت من التكبيرات الاربع  
 والاولى بعد التكبيرت الاولى واذا شرع بعد الاولى او غيرها تعين  
 اما لها في التكبيرة التي شرع بالفاتحة فيها واذا اتى بالفاتحة بعد  
 التكبيرة الثانية والثالثة ان قدمها على ذكر التكبير المقربة  
 الفاتحة فيها وان شاء اخرها نعم تقديرا بالفاتحة على ذكر التكبيرة  
 الاولى والذي نقله سمر على ابن ج ان المسبوق وهو من تكبير  
 مع الامام وان ادرك من الفاتحة له ان يؤخر قدايتها عن تكبيرة  
 الاولى بان يقصد تأخيرها عنها ويحلى التكبيرة الاولى في الذكر  
 والقراءة معا وقال الزياى ما ذكر مسند في موافق دون المسبوق  
 فليس له تأخير قراءة الفاتحة عن تكبيرة الاولى سجدا بل يتعين  
 عليه قدايتها بعد خصوص الاول والركن الثامن الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد خصوص الثانية والثالثة مع الاعادة للميت  
 بخصوصه اى لا في من غيره ويكون ذلك بعد خصوص الثالثة  
 والركن العاشر الترتيب والحدادى عشر السلام وليس بعده ذكر  
 من اجلها نعم يمين فيها الدعاء بخير الله لا تحرمنا ابره ولا  
 تقنتا بعده واغفر لنا وله ويظهر لها بالدعاء للميت والشفاعة  
 فيه بقدر التكبيرات الثلاث وورد انه يقرأ فيها يحملون العرش  
 ومن حوله الى قوله عظيم ولا بد من نية الفرضية في صلوات الجنازة  
 وان كانت معادة او وقعت من صبي او امرأت مع فعل غير هو وتكون  
 مع تكبيرة الاحرام كغيرها من بقية الصلوات وتخلق الامام  
 ان كان المأموم في الاول والامام في الثانية لا يضر مطلقا بغور

بها  
 ٩٥

شى  
 ٩٥

لم  
 ٩٥

الرامة  
 ٩٥

الذين  
 ٩٥

المأموم  
 ٩٥



او بدونه وان كان المأموم في الاول وقد كبر الامام الثانية  
 او الثالثة فيقال انه تخلف المأموم عن الامام بتكبيره فان  
 كان بطي قرائته او نسيان للقراءة او للصلاة او لانه مقتدر  
 يضرب وان كان لا يعذر بطلت صلاة المأموم وان كبر الامام الرابعة  
 والمأموم في الاول فان كان لنسيان القراءة او لبطئها ضرب وبطلت  
 صلاته وان كان نسيان الصلاة او انه مقتدر به لتبطل والحاصل  
 ان المسبوق في صلاة الجنازة تسقط عنه الفاتحة وبعضها حيث  
 لم يدرك ما يسوي كما في الصلوات فلما استمر على قرائتها حتى كبر  
 امامه الثالثة بطلت صلاته تخلفه بكل الثانية بلا عذر  
 واما من ادرك مع الامام زمنا يسع الفاتحة فهو الموافق ولم  
 ينو تأخير عن الاول يجب عليه ان يحلها في الاول فاذا تخلف لا  
 يحلها وقد كبر امامه الثالثة فان تخلفه لعذر كنسيان القراءة  
 او انه في الصلاة لا يضرب وان كان لغير عذر ضرب واذا كبر امامه  
 الرابعة ضرب وان كان لعذر مالم يكن تخلفه لنسيان الصلاة  
 او انه مقتدر واعلم ان المعتذر من احرام بالصلاة على الميت  
 قبل رفعه لم يضرب رفعه بعد ذلك وان بعدة الجنازة وغفلة  
 عن القبلة او حال بينه وبينها حائل حال التحريم فقط لو اكثر من  
 ثلاثمائة ذراع او تحولت عن جهته القبلة بان سادة لغير جهة  
 القبلة قبل سلامه بطلت صلاته اما حائلها له فليست بشرط  
 على المعتذر كما ان عدم الحائل بعد التحريم ليس بشرط فالشرط عدم  
 البعد وعدم التحول من اولها لا غيرها وعدم الحائل حالة الاحرام  
 فقط والحائل ان ليسه شرطا اصلا وعدم البعد في غير المسبوق  
 اذ الجنازة لها حكم الامام من حيث المسافة بين المصلين وبينها  
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ابواب الرابع في جملة احكام تتعلق  
 بصلاة الجمعة غالبها حاصل ما قيل في تعذر الجمع انه ان كان الحاجة

ومن احرم بعد رفرها  
 بشرط عدم البعد وعدم  
 القول فان بعدت احوال  
 بينه وبينها حائل

بان يسمع القوم مكان واحد او كانت عداوة بين طرفي البلد تمنع اجتماع  
 عليهما او بعدد الاطراف بحيث لا يسمعون من مكان واحد فولا ضرر في التعذر  
 بقدر حاجتهم ولا يجب ظهري على المعتذر بل تسن مراعاة للقول الضيق  
 المانع من التعذر ولو للحاجة وسنية الظهور بل يتيقن ان احرام الجمعة  
 هو السابق بان شك او كانت معية او مسبوقة واما اذا حصل التعذر  
 لغير حاجة بان كانت اقيمت في محلين مع التمكن من اقامتها في محل  
 واحد فالسابقة منهما يقينا صحيحة والمسبوقة يقينا باطله فيصلوا  
 اهلها الظاهر فقط هذا حيث علم سبقا وعين السابق ولو ينس فان  
 علم سبقه ولم يعلم عين السابق او علم ثم نسي صلى الفريقتان ظهرا  
 لا تاتي قنا وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر ولا يمكن اقامة جمعة  
 بعدها والطائفة التي صحته جمعتها غير معلومة والاصل بقا الفريقتين  
 في حق كل من الفريقتين ضرب عليهما معا الظاهر ولو وقع الاحرام بالجمعتين  
 معاني الاحرامان باطلان فيجتمعا ان على جمعة واحدة ان اتسع الوقت  
 وامكن ذلك والاصلوا معا الظاهر فلو ان السبق والمعية انما هما  
 في تكبير الاحرام قال النج والعبرة بتمام التكبير الامام وهو راء الكبر  
 لا بتكبير المأمومين ولا باول التكبير فمن فرغ من تكبيره او لا فظهر  
 سابق او اخر فهو مسبوق او معافية ولو شك في المعية فليدر  
 هل وقع تمام التكبير معا او مرتبا استوفت جمعة واحدة بان  
 يجتمع الفريقتان على جمعة واحدة ان اتسع الوقت لان الاصل عدم  
 وقوع جمعة بحرية في حق كل طائفة فيجب عليهما معا ان يجتمعا  
 على جمعة واحدة ثانيا لا لغاها ما انفرد فيه ولا يجب ظهرا بعد الجمعة  
 التي اجتمعا عليها بل تسن الظاهر لكل لا خيال ان تكون كل طائفة  
 هي المسبوقة اول اقامتها اي الجمعة ملفا لا تقام جمعة بعد جمعة  
 فجمعتها اول وثانيا باطله وهذا هو الذي اعتمدت عليه الحواشي  
 قاطبة وقال امام الحرمين بوجوب جمعة ثم ظهرا اما الجمعة فلا

النسب

لم



يحملانها كما نأخر ما معا يحتملها فلهما باطلا فيجب استئنا وجمعة  
واحدة واما الظهر فلا احتمال مسبوقية احرام كل طائفة فتكون جمعتها  
اولا وحدها وثانيا مع الاخرى بالثلاثان معا فيجب الظهر عليهما معا  
لان هذا الاحتمال موجود في الفريقين وقد وجد سبب الوجوب والاصل  
عدم المسقط اهـ وقد ضعف هذا الحواشي مع ان القواعد ترجحه على  
ذلك ومتى كان تعدد بعضه لحاجة وبعضه لغير حاجة وكان سبق  
فالسابق والمسبوق صحيحان الى تمام الحاجة بخمسين مسجود من  
مائة مسجود مثلاً وقد علمت ان السابق تمام الاحرام لا يبداء المساجدون  
فالتسعون الاخيرة جمعتها باطلا حيث علم سبق وعين السابق في  
وليس من بخلاف ما لو كان احرام المائة معا فلكل باطل ويرجع الاستئنا  
خمسین جمعة وهو مساجد الخمسين الاخرى ذهاباً للخمسين التي تتم  
بها الحاجة لا يضر مسبوقيته ولا معيته اما عند الشك في مسبوقية  
او معية فيجب استئنا بقدر الحاجة مع وجوب الظهر او سنة كما مر  
حرفاً يحرق لان ما زاد عن الحاجة مع المحتاج اليه كالحسين اخذها  
محتاج اليه والاخر غير محتاج اليه من فاعرف والعبارة بالحاجة بمن يفعلها  
غالباً لا يكل من يجب عليه ولا يكل من تصح منه على المعتمد والراشخلف  
الغالب فلكل حكمه فلهذا يجب الظهر مع تعدد الجمعة في طائفة في غير  
ايام مولد سيدى احمد البدوى رضى الله تعالى عنه ولا يجب ظهر  
في ايام المولد واعلم انه في كل مسألة اعيدت تعاد قبلها الخطب  
ومتى لم يمكن تصلي الظهر ومتى امكن اقامة الجمعة بخطبتها  
وبقية شروطها لا تنفقد الظهر من وجبت عليه الجمعة فانفق  
ظهر الجمعة يومها مشروط باليأس من اقامتها فأيده لا يشترط  
تقديم احرام من تنفقد به على احرام من لم تنفقد به على المعتمد  
واعلم ان شروط اربعين الجمعة ان تكون صلاة كل مضيئة عن الفضا  
وان تصح امامته لنفسه اى مثله وان لم يصح كونه اماماً للقوم

فحيث اجتمع  
فيما تشرحه  
الحاجة  
جمع  
ص

خلف

ولا يشترط الامام خطيباً ولا كونه ناوياً الجمعة فتصح مسافراً  
وعبد ناوياً الظهر فقصوره او تمامه او سنة اما المقيم الذي هو  
من اهل الجمعة فلا تنفقد ظهره مادام متمكناً من فعل الجمعة ولا بد  
من كون الاربعين الذين تنفقد بهم الجمعة وهو ارباعون الكاملون الحرة  
الزكور والمستوطنون في مكان يتسلسل فيه سماع الخطبتين لو شقوا  
والمراد كانها وهي خمسة جملتها والصلاة على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فتفعل هذه الثلاثة مرة في  
الخطبة الاولى ومرة في الخطبة الثانية ولا بد في الخطبتين من كون  
فاعلهما طاهراً بالبدن والثوب والمكان ومن القيام ومن الجلوس  
بينهما بقدر سورة الاخلاص ولا يشترط شيء من ذلك للسامعين  
فقد يضر بوجه عن الامام بحيث لا يسمعون الخطبة لو صفوا كما  
يضر بالصحيح لكلهم او بعضهم ولا يضر صم الامام وان كان من اربعين الجمعة  
ولا عدم سماع المأمومين لفقلة بحد كلام وفي النوم بخلاف المعتمد  
الضرر اذا كان ثقيلاً ولا بد من كون الكات الخطبتين بالعربية ان  
كان في الاربعين من يفهم العربية والاكتفى بالعجمية في غير الآية فأيده  
الحسن المفيد للمعنى في اركان الخطبة يضر ان طال الفصل بالزوى  
لحن فيه كما نص عليه عومن فخرج تقدمت غاباً واعيدت هنا  
لكون بعضها له تعلق بالجمعة ولكن ذكرناها لعل من ان الفروع  
يدل على منوال الضوابط كما هو اصل وضعها وهي انه اذا بان  
ان الامام اعمى او انشى او غشي او ذا نجاسة ظاهرة وهو ما لا يبرح  
او طهر اولون او يرجح في بدن او مكان او ثوب ظاهر او مستتر او بطن  
كفر او بان كفر الامام ولو خفياً كفرة كزنيق وجبت اعادة المقتدين  
به فعول لم يبرح كفره الا بقوله وقد اسلم قبل اقترايينا به فقال بعد  
الفرار لو اكن اسلمت حقيقة او اسلمت شراراً تشرع في الاعادة  
لانه كما قد يذكر فلا يقبل خبره ولا يجب الاعادة اذا بان

ورأى قراءة آية في الصلاة  
والاولى الاولى وخامسها  
الرباعية الموضحة والموثبات  
بأخرى في خصوص نيات



هذا حدث ولو اكبرا وذا نجاسة خفيه وهي الحكمة ايما كانت على المعتمد  
 ولو كانت الصلاة جمعة حيث كان الامام زائدا على الاربعين المعتدلين  
 في الجمعة اما لو كان الامام من تمام الاربعين في الجمعة وهذا بخلاف نحو  
 حدث بعض المتقدمين او كلهم مع طهارة الامام فتصح الجمعة للمتطهرين  
 ولو الامام وحده ومثل الحدث والنجاسة الخفية ترك بعضهم البسطة  
 او القراءة كما يقع بعض الخفية او المالكية وحيث صح صلاة المقتدين  
 بنحو المحدث لا يتحل عن المأموم الفاتحة فليحترز من اقتداء الشافعي  
 بنحو الحنفي والمالكي مع عدم اتمام المقتد بالفاتحة خلفه فان القدرة عليه  
 وحيث علم بان الامام الحنفي او المالكي وقع منه اعتقاد الشافعي كسبه لا يترتب  
 وكطهارته بلا نية وكسبه لفرج ادمي او كسبه لغير محرمه لا تنفق صلاة  
 من اقتداه واما الانعقاد مع عدم تحلل الفاتحة السابقين فتحله عند  
 الجهل بالخال ولا يركاد حنفي يسلم من نجاسة في ثوب او بدن او مكان او  
 من طهارة او صلاة بلا نية معتبرة لان نية الصلاة عند الخفية تكفي  
 قبل تكبيرة الاحرام ويكفي له تحسين النطق وهل الاقتداء بهما افضل او  
 الافراد افضل فيه خلاف والقلب للشاقي اميل ويكره الاقتداء بهما حيث  
 تسير جماعة اما ما شافعي نص على غايه ذلك البيهقي ومقرنه  
 في المالك ومثله الحنفي والله اعلم بالصواب **حاصل** مسألة الانقضاض  
 انه لو انقضض اربعون الجمعة او بعضهم في وقت الخطبة لم يحسب ركن  
 فعل حال الا انقضاض اي الغيبة بحيث لا يسمعون ومثل الانقضاض  
 النوم كما علمت فيما مر ثم اذا لم يعد العدد المعتبر بالصفة المعتبرة الا  
 بعد زمن طويل بان يسع ركعتين خفيفتين ويجب استئناف الخطبتين  
 ان وجد نقصا في اتنايهما واعادتهما معا ان وجد بعدهما قبل الانقضاء  
 بالصلاة واما ان عاد العدد المعتبر قبل طول الفصل بما يسع ما ذكره  
 لا يعيد ما قراه من الاركان حال غيبتهم ويبني عليه ما بقى من الخطبتين  
 بلا استئنافهما واما اذا حصل انقضاض اربعين او بعضهم

قد نصح الجماعة  
 ولا اجماع

علم سقط الخطبة  
 بسط



في نفس

في نفس صلاة الجمعة بعد ما سمعوا الخطبة وادعوا بها فان عاد المنفذين  
 فورا وادركوا الفاتحة وقد رويها قبل ركوع الامام وكان ذلك في الجمعة  
 بنوا علوما معنى واما اذا انقضوا بعد ركوع الاول او قبله ولم يمكنهم قراءة  
 الفاتحة وان عادوا فورا وكان ذلك النقص في الركعة الثانية او في الاولى  
 كما ذكره الا ان العود بطول الفصل في تبطل جمعتهم فيتم الباقيون بظاهر بناء  
 لا استئنافا حيث لم يمكن استئناف الجمعة وبطلت الصلاة رأسا حيث  
 امكن تكميل عدد الجمعة واستئناف الجمعة وخطبتين ان طال الفصل  
 بين انتهائهما الخطبتين السابقتين وبين الاحرام بالجمعة ثانيا وبجاستئناف  
 الجمعة فقط ان قصر الفصل وكان من كل بهما ركان الخطبتين وذلك  
 لانه يشترط الموالاة بين تمام وافتتاح صلاة الجمعة وهذا كله اذا عاد  
 نفس المنفذين واما اذا اكل العود بغير من سمع الخطبة وانقض فان كان  
 احرام الاربعين الذين خلفوا المنفذين في تكمل عدد الجمعة قبل انقضاض  
 الاولين الذين سمعوا الخطبة تمت صلاة الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة  
 بل وان لم يقرأوا الفاتحة بان لم يتمكنوا منها بان رجع عقب احرامهم لكن هذا  
 الاضرب ان قرائتها الاولون قبل انقضاضهم سواء كان ذلك في الركعة  
 الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها او في الثانية لكن قبل الرفع من ركوعها  
 وسواء كان احرام الاربعين كلهم قبل انقضاض احد من الاولين او كان كل  
 احدهم واحد منهم انقضض واحد من الاولين عقب احرامه واما ان كان  
 احرام هؤلاء الاربعين عقب انقضاض الاولين فتصح لهم الجمعة بشرط ان يكون  
 سمعوا اركان الخطبتين وان يكون ذلك في الركعة الاولى وان يدركوا الفاتحة قبل  
 ركوع الامام وقيل الشرط ان يكملوها ويكملوا ويطلبوا قبل ركوع الامام  
 راسه عن اقل الركوع لا يشترط ما ذكره في اربعين الجمعة فلا يتحل الامام  
 الفاتحة عن احد منهم وتحمله انما هو عزاء عن العود والله اعلم  
 بالصواب واعلم ان انقضاض عدد الجمعة بعد سماع الخطبتين وقبل  
 الصلاة اذا حصل عود لمن انقضض فورا لا يوجب إعادة الخطبتين بشرط

الاولى  
 ص

العدد سمعوا  
 الخطبتين ص



ان يكون العود وتكميل العدد قبل ادراج الامام واما بعده فلا يمنع  
وان ادركوا زمانا يسع الفاتحة وقروها قبل ركوع الامام في الركعة الاولى  
كما نص عليه الجعيري عن حماد واعلم ان اشتراط عدد كل جمعة معتبر  
الى تمام سلام الاربعين فلو بطلت صلاة واحد منهم بطلت صلاة الجميع  
وان كان البطلان بعد سلام الاولين وكذا لو سلم واحد من الاربعين  
خارج الوقت واستدام واحد من غير سلام حتى يخرج الوقت وقد كانت  
البيعة سلمت في الوقت فان صلاة الجميع باطلة من سلم من قبله ومن لم  
يسلم واما اشتراط جماعة فانما هو في خصوص هذه الركعة الاولى للمأموم  
بشرط ان يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه او ولو بعده بشرط ان يأتي بها جماعة  
ويركع ويصلين قبل رفع الامام من الركوع على ما مر وان كانت القوافل  
تقتضي اعتماد القول الاول فلو نوى المفارقة بعد الرفع من سجدة الاول  
وكل منفردا فلا ضرر وان وقع ذلك في جميع المأمومين ومعلوم ان  
نية الجماعة من امام ومأموم في الجمعة مع تكبيره احوالها شرط في  
الانقضاء للصلاة الا في امام لم ينوها نحو سفر على ما مر ومتى كل عدد  
الجمعة من خطبة وصلاة فله مسبق ان ينوي بغيره بان لا يدرك مع  
الامام ركعة يكملها ظهرا ببناء الاستيناف ولا تضمنية الجمعة او لا فلا يظهر  
بها بجمع سلام الامام كما نقلها بظهورها في وج الوقت ولو بعد تمام الركعتين  
واما ان ادرك مع ركعة ولو مع تحل الامام عن الفاتحة حيث لم يحسب امام  
اربعين الجمعة والا فلا بد من قرائتها كما مر يكملها بجمعة بايتانه بركعة  
ثانية بعد سلام الامام فلو اقتضى مسبوقا اخر في هذا المسبوق في ثانية  
التي انفرد فيها واخر في ثانية هذا الاخر وهكذا الى اخر الوقت صحة جمعة  
الكل عند ج واجبي عام وغيرهما لان العدد موجود حكما والذي اعتمدته  
الرملي عدم صحة نية المقتضى بالمسبوق جمعة بل ينوي الظاهر ولا يدرك  
الجمعة والله اعلم بالصواب **ما قيل** في مسألة الازدحام التي  
تقع في الجمعة غايها ويقع فيها التلغيق في بعض الاحيان اعلم ان من غلق

الامام

عمر

نحو رخصة عن السجود مع الامام فامكنه على شيء من انسان او غيره  
لزمه السجود عليه لتمكنه منه وذلك بان يكون على مرتفع والا انسان  
الذي يسجد على ظهره منخفض ليتأتى التكبيرا وهو دفع الاسفل  
على الاعلى فان لم يمكنه على شيء مما ذكر فله نية المفارقة ثم الانتقال  
والافضل له ان ينتظر تمكنه منه ولو في ثانية جمعة اما في اول الجمعة فلا  
انتظاره ثم اذا انتظر تمكنه منه فان تمكن منه قبل ركوع امامه في  
الثانية سجد فان وجدته بعد سجوده قايما فان ادرك زمانا يسع  
الفاتحة من الباقي من قيام الامام بعد وصوله محله فليوافق والا فليسبق  
كما اذا وجدته راكعا فيركع معه ويكمل عنه ما بقي من الفاتحة او كلها وان  
وجدته فرغ من ركوعه وافقه فيما هو فيه فان كان وجدته معتدلا يلزمه  
القيام ليهلوى مع امامه للسجود وهكذا الحكم ايها وجدته ثوبا  
سلام امامه يصلي بعد سلام امامه ركعة فلو فرض انه لما فرغ سجديته  
وجد الامام قد سلم فان كان وجدته قد سلم قبل رفعه من سجديته  
الثانية فاته الجمعة فيتمها ظهرا بخلاف ما اذا سلم الامام بعد ما رفع المأموم  
رأسه من السجود الثاني فانه يتمها جمعة لانه ادرك ركعة مع الامام  
اي قيامها وقدايتها وركوعها واعتدالها وان تمكن المأموم من السجود  
في ركوع امامه في الثانية فليركع معه ويحسب له ركوعه الاول لانه  
اتى به وقت الاعتدال بالركوع والثاني اتى للمتابعة في ركعته ملتقة  
من ركوعه في الاول مع قيامها وقدايتها واعتدالها وسجديته في الثانية  
مع الجلوس بينهما فان لم يركع مع الامام بل سجد وجري على نظر صلاة نفسه  
عاما عالما بان واجبه الركوع مع الامام بطلت صلاته ويلزمه استيناف  
احد الامم للجمعة ما لم يسلم الامام وان جرى على نظر صلاة نفسه  
ناسيا لذلك او بجاهلا فلا تبطل عذره ولو عاينها لمخالفا للعلمي الخفاية  
على العوام ولكن لا يحسب سجود المذكر لمخالفته الامام فاذا سجد  
ثانيا بان فرغ من سجديته وقام فورا وقدا ركع وسجد سجديته والحال انه باق

ظاهر انه يخرج من الركعة الاولى وهو  
قصره فلاح القضاء



على نسيانها او جهله فليس المراد بسجود ثانيا انه يأتي بسجودين بلا  
 قرائة وقيا به بل ما ذكر يقال لمن اتى ما ذكر منقدا الى في الحس كانه له  
 يتابع الامام في موضع المتابعة متابعة حسية حيث جرى على نظر صلاة  
 نفسه دون متابعة الامام ولكنه مقتضى حكم العز به بما انفرد به في سجود  
 ثانيا كما ذكر بحسب له السجود الثاني وتكون ركعتيه ملفقة بهذا السجود  
 الثاني مع الركوع الاول والاعتدال فهذه صورة ثانية للركعة الملفقة  
 وهذا صورة ثالثة وهي ان يتذكر الحال والامام ساجدا السجود الاول  
 في الركعة الثانية فيسجد معه عامدا وبحسب له هذا السجود الثاني  
 ويضع للركوع الاول والاعتدال فتكون ركعتيه ملفقة ايضا ويقال للساجد  
 مع الامام عامدا في هذه الصورة انه اعاد السجود مع اقتدائه بالامام  
 حسا وحكما بخلاف الصورة التي قبلها فانيانه فيها بالسجود مع الانفراد  
 حسا وان كان مقتديا بالامام حكما كما مر ويزاد صورة رابعة للملفقة  
 وهي ما لم نذكرها ولم يعلم محلها فتكمل الحركتين بالآخرى ويأتي بعد  
 سلام امامه بركعتيه فتدبر هو عورض **حاصل** مسئله الاستخلاف في  
 الامام اما ما ذكر في باب الجمعة لان الاحتياج الى الاستخلاف  
 في الجمعة اكثر منه في غيرها اعلم ان الخليفة اما ان يكون مقتديا بالامام  
 الاول قبل بطلان صلاته او لا وعلى كل اما ان تكون صلاة الخليفة  
 موافقة لنظر صلاة الامام او لا وعلى كل اما ان تكون التي وقع الاستخلاف فيها  
 جمعة او لا فهذه ثمانية حاصله من ضرب اثنين في اربعة حاصلته في  
 ضرب اثنين في اثنين وعلى كل اما ان يخلفه الخليفة عن قرب او لا بستت  
 عشر صورة **وحاصل** الحكم انه اذا كان في غير جمعة جاز مطلقا يعني سواء  
 كان الخليفة مقتديا بالامام قبل بطلان الصلاة ام لا خلفه عن قرب ام  
 لا خالفه نظر صلاة الخليفة لنظر صلاة الامام ام لا بتمانية صور لكن  
 المقتدون يحتاجون لتجديد نيته الاقتداء بالخليفة فيما اذا لم يخلفه عن قرب  
 سواء وافقت صلاته في النظر لصلاة الامام او لا كان مقتديا به قبل

بطلان

بطلان صلاته ام لا فهذه اربع صور وكذا فيما لو خلفه عن قرب  
 ولكن كان غير مقتدي بالامام قيل بطلان صلاته ومع ذلك خالف نظر  
 صلاته لصلاة الامام فهذه صورة خامسة وهذه الخمس كلها يحتاج  
 المقتدون فيها لتجديد نيته الاقتداء فان كان غير مقتدي به قبل بطلان صلاته  
 ولم يخالف نظر صلاته لنظر صلاة الامام فلا يحتاجون لتجديد نيته الاقتداء  
 به مع كون الغرض انه خلفه عن قرب كما لا يحتاج لتجديد هاتفي لو خلفه  
 عن قرب وكان مقتديا به قيل بطلان صلاة الامام وافق نظر صلاته  
 لصلاة الامام او لا فلكل ثلاث مسائل المقتدون فيها كلها لتجديد نيته الاقتداء  
 فقد انقسمت الثانية مسائل الخمسة يحتاج المقتدون فيها الى تجديد نيته  
 الاقتداء وهذا كله في غير الجمعة اما فيها فتصوب ثمان صور ايضا منها  
 ستة يتمتع فيها الاستخلاف وهي ما لو كان الخليفة غير مقتدي بالامام قبل  
 بطلان صلاته سواء كان خلفه عن قرب او لا وافقت صلاته في النظر لصلاة  
 الامام او لا فهذه اربع صور وما لو كان مقتديا به قبل بطلان صلاته لكنه  
 لم يخلفه عن قرب بل بعد فعل ركن قولي او فعلي بعد مضي زمن يمكن فيه  
 فعل ذلك فيعتبر عدم القرب هنا وفيما مر وغيره بما ذكر سواء كان به  
 يخلفه عن قرب وكان مقتديا به قبل موافقا لنظر صلاته لنظر صلاة الامام  
 او لا فهاتان صورتان للوجبة الاولى استتة صورية يتمتع فيها الاستخلاف في  
 صلاة الجمعة وقد علمت فيما مر حكمها في غير الجمعة فقد بقي من الثمان  
 صور المصورة في غير الجمعة صورتان تصوران في الجمعة ويصح فيهما الاستخلاف  
 ولا يحتاج القوم فيها لتجديد نيته الاقتداء وهي ما لو كان مقتديا به قبل  
 بطلان صلاته وخلفه عن قرب سواء وافق نظر صلاته لنظر صلاة الامام  
 او لا فقد كمل حكم الستة عشر صورة والمخافة لنظر صلاة الامام بصورة  
 بما لو كان الاستخلاف في ثمانية الرباعية او غيرها والمخافة بان كان  
 في الاول او الثالثة والمخافة في الجمعة مصورة بما لو كان الاستخلاف في اول  
 المأمومين وثانية المقتدين لكن فيه انه كان كذلك كانت الجمعة كغيره لان

مجموع

لا يحتاج

٢ وثلاثة لا يحتاجون فيها  
 الى نية الاقتداء

او ص

فالمجموع ص

الخليفة ص



وجوب الجماعة في الجمعة انما هو في خصوص ركعتيها الاولى فلهذا لا ينسب  
في تصوير مخالفة في الجمعة ان تصور بما لو كان الامام متمما او مضيا مغربا  
قضاء مثلا فليراجع واعلم ان الاستخلاف واجب في اول الجمعة بانز في  
غيرها من جمعة او غيرها والمستخلف اما المقتدون او بعضهم اما الامام  
الذي بطلت صلاته لكن مقدمهم للاستخلاف اول ما يكون الامام راتبا  
وانما لا يرجح الاستخلاف في الجمعة في الصورة الصحيحة وهي ما لو خلف غير مقتد  
به عن قرب مع المرافقة في نظر الصلاة ومع تجد يد اليه الاقتولان  
فيه انشاء جمعة بعد ان يرى ان الخليفة الجمعة او فعل الظهر قبل قرات الجمعة  
ان نوى الظهر وكلاهما غير جائز لا لافرض انهما اهل لفهم الجمعة ولا ليد  
المسبوق الذي ينوي جمعة ويكمل صلاته جمعة فانه انشاء جمعة بعد  
جمعة لانه تابع لانشئ واعلم انه حيث صح الاستخلاف مع مخالفة نظر  
صلاة الخليفة لنظر صلاة المقتدين يراعى الخليفة نظر صلاة المقتدين  
لا نظر صلاة نفسه فاذا كان يراعى نظر صلاة الامام يتشهد المقتدين  
في ثابته وان كانت له هو والمراعاة المذكورة واجبة في الواجب وضروبة  
في المنذور بيقينته هو في الصبح وان كان هو يصلي الظهر مثلا ويترك  
القنوت في العكس من ذلك ندبا فيهما ويجلس وجوبا بالشهادة هو  
الاخير والجمعة فاذا تشهد بهما اشارا يهد بما يفهمه فراغ صلاته لينوي  
المفارقة ثم يسلموا وانتظا وهو ليس لمواضعه اخذ مع امن خروج الوقت  
والاحرم الانتظار ومحل كون الخليفة يترك نظر صلاة نفسه فيما يحل  
تركه فلا يرد ان الخليفة لو قرا ما معه الفاتحة ونزع من الصلاة ثم  
استخلفه انه يقرأ الفاتحة ولا يتركها وتغوته الركعة ثم ان الخليفة في  
الجمعة ان كان ادرك مع الامام الركعة الاولى بان ادرك ما تدرجه الركعة  
الاولى كان ادركه في قيامها او ركوعها وان لم يقرأ الفاتحة حيث لم  
يكن من اربعين الجمعة والمداد الاول للخليفة وان كانت ثانية للامام  
على المعتد فالمداد على ادراك الخليفة ركعة كاملة الى الرفع من السجدة الثانية

مسافرا

في غيرها

نوى

اولى

اذ به

اذ به تم الركعة فبذلك يدرك الخليفة الجمعة وان تحمل عنه الامام  
الفاتحة حيث كان زائدا على اربعين وان لم يدرك ما ذكر بان اقتدا  
به في قيامها واستخلفه في اعتدائها فابعد قبل الرفع من السجدة  
الثانية من الركعة الثانية فتشهد للمقتدين بالجمعة ان كان الخليفة  
زائلا عن اربعينها اما لو كان الاستخلاف له بعد رفع من السجدة  
الثانية فقد ادرك الخليفة مع الامام ركعة كاملة فتجسبه له الجمعة  
كما ذكره الفقيه وهو المعتمد وان خالف لظاهر كلام الشيخين  
والله اعلم بالصواب قال مؤلفها نعمنا الله به تدعى الرحمة  
صحة ثانی ثلاثا من رمضان الذي اوله السبت سنة  
على يد احمد بن عبد الكريم من قريه ترمانيين من قري حلب  
من الديرة الشاميه اه كلام مؤلفه وكان الفراغ من  
كتابتها اى الرسالة نهار الثلاثاء ثلثا يوم جماد الاول على يده  
الذي هو من شهر سنة اثنين وستون ومايتين بوالاين  
٤٦٤ لله تمت على يد كاتبها الفقير الحقير المعترف بالذنوب  
والنقصير السيد حامد ابن السيد عبد الرحمن ابن عجمان  
الحديد غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين اجمعين امين  
يا قارى الخط والعينان تنظره لا تنسى كاتبه بالله وادكره  
وهب له دعوة يا صاح خالصه لعله في ظلام القبر تونسه  
ان تجد عيبا فسك الخلالا تبقى عند الله في عين اعلا  
لا تعابره من به عيب وقل جل من لا عيب فيه وعلا